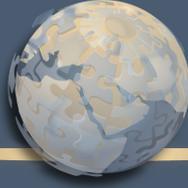


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

بعد قمة طهران: إدلِب إلى أين؟



تقدير موقف

السبت 8 سبتمبر 2018

بعد قمة طهران: إدلب إلى أين؟



”الأرمادا” الروسية في مواجهة البحرية الأمريكية بالمتوسط... هل إدلب هي الهدف؟

شهدت الأيام الأخيرة من شهر أغسطس الماضي حشوداً عسكرية غير مسبوقه على خلفية احتقان الموقف الدولي حول سوريا؛ حيث حذر وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو من إمكانية توجيه الولايات المتحدة الأمريكية ضربة عسكرية ضد النظام في حمص وحماة ومحيط إدلب بحجة استخدام النظام للسلاح الكيميائي.

وجاء تصريح شويغو على خلفية تصعيد أمريكي في المنطقة عقب إعلان وزارة الدفاع الأمريكية (22 أغسطس) تعيين الجنرال كينيث ماكنزي، لمنصب قائد القيادة المركزية بالجيش الأمريكي والذي سيتولى مهمة الإشراف على القوات الأمريكية في العراق وسوريا واليمن بالإضافة إلى أفغانستان، تبعه انتشار عسكري أمريكي على تخوم قضاء القائم الحدودي مع سوريا (23 أغسطس) ليرتفع عدد عناصر القوات الأمريكية المتواجدة في العراق نحو 11 ألف مقاتل مجهزين بمقاتلات وأسلحة إستراتيجية، مما أثار مخاوف إقليمية عززها إعلان المتحدث باسم التحالف الدولي شون رايان، أن القوات الأمريكية ستبقى في العراق "طالما دعت الحاجة لذلك".

تأتي تلك الحشود بالتزامن مع شروع القوات الأمريكية في إنشاء قاعدة جوية بمدينة الشدادي في محافظة الحسكة (30 أغسطس)، يُعتقد أنها ستنافس قاعدة حميميم، وستكون القاعدة الجوية الأكبر في سوريا، ورجحت وكالة "سبوتنك" الروسية أن تُستخدم القاعدة الجديدة لفرض حظر جوي شمال سوريا، وربما لتوجيه ضربات صاروخية على مواقع النظام، حيث أكدت مصادر مقربة من واشنطن نية القيادة الأمريكية الإبقاء على نحو ألفي جندي في شمال شرق سوريا إلى ما بعد القضاء على الجيب الأخير لتنظيم "داعش" في حوض الفرات.

وعلى ضوء التصعيد الميداني الأمريكي في العراق وسوريا؛ وصلت المدمرة الأمريكية "يو أس أس سوليفان" (25 أغسطس) إلى الخليج العربي وعلى متنها 56 صاروخ "توماهوك" من طراز "AGM-158 JASSM"، القادرة على إصابة أي هدف في الأراضي السوري، لتنضم إلى قاذفة القنابل البحرية الإستراتيجية "بي-1 بي"، المزودة بنحو 24 صاروخ جو-أرض "كروز".

وفي 30 أغسطس عبرت السفينة الحربية الأمريكية "يو إس إن إس كارسون سيتي" (T-EPF-7) مضيق الدردنيل متجهة إلى البحر المتوسط لتنضم إلى مدمرتين بحريتين مزودتين بصواريخ مجنحة وحشدٍ من الطائرات.

وفي 5 سبتمبر، رست سفينة الإنزال البحري "سان انطونيو" في ميناء حيفا في 5 سبتمبر، وعلى متنها 300 جندي من مشاة البحرية ومعدات اتصال، لتعزيز الأسطول البحري الأمريكي شرقي المتوسط.

وفي الأسبوع الأول من شهر سبتمبر الجاري؛ وصلت قوة عسكرية إلى قاعدة "محمد نجيب" في مرسى مطروح، واتخذت السفن المصاحبة لها مواقع في نطاق البحر المتوسط للمشاركة في مناورات "النجم الساطع 2018"، المقرر تنفيذها في الفترة من 8 إلى 20 سبتمبر، وذلك في ظل الحديث عن توجه أمريكي لإحياء التحالف الثلاثي (الفرنسي-البريطاني-الأمريكي) لتوجيه ضربة ثلاثية جديدة ضد نظام بشار الأسد في حال استخدم السلاح الكيميائي في إدلب.

ويرى محللون عسكريون أن الغرض من الحشود العسكرية الأمريكية في المنطقة أكبر من مجرد ردع النظام عن استخدام السلاح الكيميائي أو معاقبته على ذلك إن فعل، بل يبدو من حجم القوات وانتشارها أن الولايات المتحدة تستعد لمواجهة ساخنة، وذلك في ظل تصعيد القصف الإسرائيلي لمواقع إيرانية في سوريا وتلويحها بعمل عسكري واسع ضد القوات الإيرانية في سوريا.

وأكدت وزارة الدفاع الروسية تلك المخاوف، مشيرة في بيان لها أنها لا تستبعد قيام واشنطن بتوجيه ضربة جديدة ضد سوريا بالنظر للاستعدادات الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي ردها على تلك الحشود؛ بادرت إلى الإعلان عن إجراء مناورات في البحر المتوسط بمشاركة 25 سفينة و30 طائرة.

ووفقاً لتقرير أمني مطلع (31 أغسطس) فإن موسكو قد نشرت أكبر قوة مهام روسية بحرية في المتوسط منذ خمس سنوات في رد على التصعيد الأمريكي، حيث وصل أسطول بحري روسي يتألف من: طراد، ومدمرة، وأربع فرقاطات، وعدد من القطعات القتالية الصغيرة المزودة بصواريخ موجهة، وسفینتی إنزال كبيرتين، وأكبر كاسحتي ألغام في البحرية الروسية، وغواصتين تحملان صواريخ كروز.

كما أرسلت موسكو أسطولاً مسانداً يتوقع أن يصل إلى البحر المتوسط في الأسبوع المقبل، ويتضمن مجموعة سفن حربية هي: الطراد "سي جي مارشال يوستينوف" الحامل للصواريخ، والمدمرة "سيفرومورسك" الحاملة للصواريخ الموجهة، والفرقاطة "ياروسلاف مودري" الحاملة للصواريخ الموجهة، والفرقاطة "أدميرال غريغوروفتش" والتي تم بناؤها خصيصاً لأسطول البحر الأسود، والفرقاطة "أدميرال إيسن" الحاملة للصواريخ الموجهة، والفرقاطة "إف إف إل جي بايتليفي"، والقطع الحربية من طراز "كورفيتي"؛ "فيشائني فولتشيك"، و"غراد سفيازهسك" و"فيلايكي" والتي تعتبر من أحدث ما يمتلكه الأسطول الروسي، وسفینتی الإنزال "إل إس تي أورسك" و"تيكولاي فيلشينكوف"، وكاسحتي الألغام البحرية "إم إس توربينست" و"إم إس فالنتين بيكول"، والغواصتين الهجوميتين "إس إس كولبينو" المزودة بنحو 18 طوربيد وثمان صواريخ سطح-جو، و"إس إس فيليكي نوفغورد" المسيرة بالديزل والكهرباء.

ويرى محللون أن كثافة الحشد البحري الروسي في منطقة محدودة على الشاطئ السوري هو أمر خطير للغاية، خاصة وأن الهدف منه هو تشكيل حاجز أمام السفن الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية والفرنسية التي تتخذ مواقع هجومية قبالة السواحل السورية.

وقد دفعت تلك الحشود العسكرية؛ بتركيا لتسيير دوريات من القوات الخاصة على مدار اليوم في منطقة الشريط الحدودي مع سوريا، وتعزيز وحداتها المنتشرة على الحدود مع سوريا في ولايتي "هاتاي" و"كلس"، حيث أرسلت قوافل عسكرية تحمل شاحنات محملة بدبابات، و"خراسانات" لدعم نقاط المراقبة التي أقامها الجيش التركي داخل الأراضي السورية وخاصة نقطة المراقبة في "مورك" التي تم تزويدها بقوات عسكرية تركية وآليات جديدة.



التحضيرات للمعركة المرتقبة

على الصعيد المحلي؛ يحشد النظام وحلفاؤه قواتهم لعملية ضخمة ضد محافظة إدلب من عدة محاور؛ يُتوقع أن تنطلق إحداها من ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، والثانية من منطقة جورين بأقصى الشمال الغربي لحماة. والثالثة من ريف حلب الجنوبي وتحديداً من مطار "أبو الظهور"، وذلك بالتزامن مع تعزيز قوات النظام مواقعها بإرسال قوات خاصة وآليات في ريف اللاذقية، تدعمها ميليشيات موالية لإيران تنتشر في عدة محاور بريف اللاذقية هي: سلمى، وربيعة، ومحور غزالة، وصلنفة، والعقبات في محور جب الأحمر، وقمة النبي يونس، وقلعة شلت. ونقلت مصادر عن مسؤول في "حزب الله" قوله: "سيكون حزب الله حاضراً بقوة كبيرة للمشاركة في القضاء على القاعدة والمقاتلين الأجانب الآخرين والجهاديين المتمركزين في شمال سوريا".

كما نجح النظام في استمالة بعض الفصائل المتصالحة مع النظام للمشاركة في العمليات المرتقبة، حيث استقدم المئات منهم إلى مطار حماة العسكري وعين عليهم رئيس المخابرات العسكرية في حماة العميد وفيق ناصر، وذلك بهدف تشكيل قوة إسناد لميليشيا "النمر" التي يقودها سهيل الحسن.

ومن جانبها؛ بادرت "قوات سوريا الديمقراطية" أرسلت نحو ثلاثة آلاف مقاتل إلى مناطق التماس بين قوات النظام وفصائل المعارضة بالتزامن مع وصول نحو ألفي مقاتل من قوات الحرس الجمهوري إلى مدينة تل رفعت شمال حلب، حيث أكدت مصادر محلية أن حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردي" يعمل على دمج ما تبقى من قواته في شمال حلب مع قوات النظام، مشيرة إلى أن الوحدات الكردية تخلت عن شعاراتها الخاصة وارتدت الزي الرسمي لقوات النظام.



ووفقاً لمصادر مطلعة فقد توجه العشرات من قوات "قسد" بألياتهم العسكرية إلى منطقة الكاستيلو والسكن الشبابي المحاذيتين لمناطق سيطرة الفصائل في الريف الغربي لحلب في بلدات كفر حمرة وحریتان.

وتساعد القوات الروسية في أعمال التحضير للمعركة المرتقبة، حيث وصل نحو خمسين عسكرياً روسياً بين ضابط وجندي إلى قاعدة أبو الظهور الجوية تدعمهم آليات وأسلحة إستراتيجية، وذلك للقيام بأعمال الاستطلاع والرصد الميداني الاستباقي.

ومن جهتها؛ أعلنت أبرز فصائل المعارضة في إدلب عن تشكيل "الجبهة الوطنية للتحرير"، لتصبح قوة عسكرية كبرى تضم: "فيلق الشام"، و"جيش إدلب الحر"، و"الفرقة الساحلية الأولى"، و"الفرقة الساحلية الثانية"، و"الفرقة الأولى مشاة"، و"الجيش الثاني"، و"جيش النخبة"، و"جيش النصر"، و"لواء شهداء الإسلام في داريا"، و"لواء الحرية"، و"الفرقة 23"، وأكدت استعدادها الكامل لأي عمل عسكري مرتقب في الشمال السوري (31 أغسطس)، مؤكدة أنها رسمت الخطط الدفاعية والهجومية في حال شنت قوات النظام هجوماً ضدها، كما بادرت إلى تفجير الجسر الواصل بين ضفتي نهر العاصي، والذي يشكل الطريق الوحيد للعبور من مناطق سيطرة المعارضة إلى مناطق سيطرة النظام.

كما أعلنت فصائل منطقة "درع الفرات" و"عصن الزيتون" تضامنها الكامل مع فصائل إدلب، مؤكدة أنه لا يمكن الفصل بين مناطق ريف حلب الشمالي الشرقي، وإدلب والساحل وريف حماة وريف حلب، ومعتبرة أن أية عملية عسكرية في تلك المناطق ستكون بمثابة إعلان إنهاء العمل باتفاق خفض التصعيد.

وعلى إثر قصف قوات النظام لمواقع في محافظة إدلب، ردت المعارضة باستهداف مرابض الطائرات المروحية في مدرسة "المجنزرات" التابعة للنظام في ريف حماة الشرقي، كما استهدفت غرفة عمليات عسكرية للنظام شرقي إدلب، ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش للتعبير عن قلقه "البالغ" إزاء التصعيد العسكري مطالباً بممارسة ضبط النفس، وتحديد أولويات حماية المدنيين.

كما عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن "قلقها بشأن هجوم محتمل واسع النطاق ينفذه النظام السوري وحلفاؤه"، مؤكدة "إن مثل هذا الهجوم سيكون له انعكاسات كارثية، وسيؤدي إلى كارثة إنسانية جديدة وهجرة كبيرة، حيث يمكن أن يهدد مباشرة ثلاثة ملايين مدني".





واقع ميداني جديد يرتسم على أنقاض المرحلة السابقة

إن الحقيقة التي يصعب إنكارها، هي أن الحشود العسكرية الضخمة لم تأت لمجرد التفاعل مع معركة إدلب، بل تهدف إلى ملء الفراغ الناتج عن استنزاف الأطراف التقليدية للصراع خلال السنوات السبعة الماضية، والمتمثلة في قوات المعارضة وقوات النظام والميليشيات الحليفة التي بدأت تتفكك في الأسابيع الماضية كذلك.

ويسود الشعور لدى القوى الفاعلة أن ثمة معادلة صراع جديدة ترتسم في المشهد السوري؛ ففي مقابل تراجع فصائل المعارضة لا يبدو النظام والميليشيات الموالية له أحسن حالاً، حيث يحاول الظهور بمظهر القوة والقدرة على ضم المزيد من المناطق لسيطرته، لكنه لا يستطيع إخفاء حقيقة عجزه عن شن أية معركة بصورة منفردة، وخضوع الفرق القليلة المتماسكة من جيشه للوصاية الروسية.

وتؤكد الحقائق الميدانية أن النظام لا يزال عاجزاً عن نشر العدد الذي تعهد به في القنيطرة ودرعا، ولم تتمكن قواته من الانتشار بصورة فاعلة في المناطق التي خضعت له حتى الآن، مما يدفع القوات الروسية للاعتماد بصورة متزايدة على الفصائل المتصالحة معها.

وكذلك الحال بالنسبة للتحضيرات لعملية إدلب حيث تنحصر مشاركة النظام على عدد محدود من الفرقة الرابعة والقوات الخاصة، مقابل حشود كبيرة للميليشيات الموالية لإيران، تدعمها بعض القوى الكردية وقوى المعارضة "المتصالحة".

ويمكن الإحالة إلى عدد كبير من التقارير العسكرية الروسية والإيرانية التي تعبر عن قلقها من تدهور أداء جيش النظام، وعجز عناصره عن خوض المعارك أو القيام بالمهام الأساسية كحماية القادة والمنشآت، خاصة وأن بشار الأسد وقادته العسكريون قد أصبحوا تحت حماية القوات الخاصة الروسية التي تهيمن على قيادة الأركان في دمشق.

ومن أبرز ملامح ذلك الضعف:

1- تفشي الفوضى في المناطق التابعة للنظام كما هو الحال في اللاذقية على سبيل المثال.

2- التصفيات الداخلية والاعتقالات في صفوف النظام حيث شهد شهر أغسطس المنصرم تصفية نحو أربعين شخصية أغلبهم من ضباط القوى الجوية وسلاح الصواريخ وقطاع الأسلحة الكيميائية والصواريخ.

3- قيام القوات الروسية بتفكيك البنية التحتية لميليشيات النظام، حيث شهدت الأسابيع الماضية حل الميليشيات التابعة لإدارة المخابرات الجوية، ويقدر عددهم بالآلاف، بالإضافة إلى حل ميليشيا "الدفاع الوطني" في كل من برزة، وقدسيا، وميلشيا "درع القلمون"، وتزامن ذلك مع إهانة واعتقال عدد لا يستهان به من قادة هذه الميليشيات، أبرزهم قائد ميليشيا "الدفاع الوطني" فراس العراقية في دير الزور الذي تم اعتقاله ومصادرة كميات من الدولارات و المخدرات بحوزته، وشن حملة اعتقالات طالت عناصره في مدينتي موحسن والبوليل.

4- محاولة الروس تشكيل قوة هجينة للسيطرة على المناطق المحررة، تضم كلاً من: الوحدات الكردية، والفصائل المتصالحة، والميليشيات التابعة لإيران، والشرطة العسكرية الشيشانية، وما تبقى من تشكيلات قليلة متماسكة من فرق النظام مثل "ميلشيا النمر" و"قوات الغيث"، والتي تعمل جميعها تحت القيادة الروسية التي تعكف على إعادة تشكيل القوات المسلحة وملء الفراغ الناتج عن انهيار جيش النظام.



عهد "الصفقات الهشة" وملامح التقسيم المرتقب

وفي ظل استنزاف الأطراف التقليدية في صراع طاحن دام لمدة سبع سنوات؛ تسابق القوى الإقليمية والدولية الزمن لتفادي حالة انهيار كامل من خلال التوصل إلى معادلة ميدانية جديدة يتم من خلالها اقتسام الأراضي السورية فيما يضمن مصالح الأطراف الفاعلة.

لكن احتباس الدبلوماسية الدولية يسفر عن معادلة صراع جديدة، وتضائل فرص توصل القوى الفاعلة إلى اتفاقيات ملموسة حول سوريا، فالتفاهات التي تم إبرامها بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين في قمة هلسنكي (16 يوليو) لاتزال هشة، وهنالك عقبات كثيرة تحول دون تحقيقها، فقد أبرم وزير الخارجية الأسبق جون كيري اتفاقية مع نظيره سيرغي لافروف عام 2016، لكن معارضيها في واشنطن حالوا دون دخولها حيز التنفيذ آنذاك، ويبدو أن الوضع يتكرر مرة أخرى في الوقت الحالي، حيث تسود حالة من التذمر في الأوساط الأمنية والعسكرية بواشنطن من تراجع الموقف الأمريكي، وموافقة ترامب على توسيع القوات الروسية نفوذها الإستراتيجي في مرتفعات الجولان، مقابل تعهده بسحب القوات الأمريكية من مواقع مهمة، وإتاحة المجال لإيران أن تعزز مواقعها في القطاعات الوسطى مقابل انسحاب شكلي من الجنوب السوري.

وعلى الرغم من التفاهات الروسية-الإسرائيلية التي أفضت إلى انتشار قوات النظام في الجولان، إلا أن حكومة نتنياهو تبدو غير مقتنعة بقدره روسيا على الوفاء بتعهداتها الأمنية التي بذلها جنرالات الجيش الروسي لتل أبيب، وخاصة منها ما يتعلق بالوجود الإيراني في سوريا، حيث تطالب تل أبيب بسحب القوات الإيرانية من كافة الأراضي السورية، وإزالة مواقع الصواريخ الباليستية ومصانع إنتاجها، وبسيطرة روسيا على المعابر الحدودية مع العراق ولبنان وإغلاقها في وجه مرور الأسلحة والمقاتلين التابعين لإيران و"حزب الله"، في حين يتنصل بوتين من تلك الادعاءات ويؤكد أن مطالب نتنياهو "غير واقعية".

وتعمل إيران من طرفها على إفساد أية ترتيبات تستهدف وجودها في سوريا، حيث أوعزت إلى "حزب الله" أن يعمل على عرقلة تفاهات مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون مع الرئيس الفرنسي ماكرون حول توسيع وتسليح مراقبي "الأندوف"، وبادرت إلى تعزيز ميلشياتها في

تتمتع بسلطة مستقلة، وتبرم إيران مع دمشق مجموعة "تفاهمات" لإنشاء قواعد عسكرية تسمح لها بتعزيز نفوذها وإنشاء ممر لها إلى البحر المتوسط، وينحسر المشهد في إدلب ومحيطها عن "تفاهمات" تركية-روسية لتثبيت شريط تركي يصل درع الفرات بغصن الزيتون، ويتم تعزيز استقلاليته من خلال إنشاء نظامي أمن وإدارة مستقلين.

الجنوب السوري غير عابئة بالضغوط التي تمارس عليها، في حين يستمر الحرس الثوري بتوفير الإمكانات الميدانية والعسكرية وتنسيق عمليات القتال البري مع النظام، ويتغلغل عناصره في التشكيلات العسكرية التابعة للنظام، فضلاً عن الدور الأساسي الذي يمارسه "فيلق القدس" في التحكم بالتشكيلات المحلية مثل قوات الدفاع الوطني، ووحدات الشرطة التي تعمل في مجالات الحراسة والإدارة المدنية.

أما الوساطة الأممية في جنيف بلغت مرحلة الشلل الكامل نتيجة سعي موسكو وطهران لإضعافها مقابل أستانة وسوتشي، في حين يتردى دور الوسيط الأممي ستافان دي مستورا ليصبح في تصريحاته الأخيرة عراب عمليات التهجير القسري التي تمارسها روسيا وإيران.

ويبدو الموقف العربي ضعيفاً في هذه المعادلة الجديدة، حيث تحجم الدول العربية الرئيسة عن اتخاذ مواقف حاسمة إزاء الأحداث المتسارعة، ولا تقوم بدور فاعل في الأروقة الدبلوماسية في أستانة أو سوتشي أو جنيف، بل تناور بين محاولات التقرب من موسكو لإبرام صفقات أسلحة متطورة، وبين مجارة واشنطن في سياساتها المترددة، دون أن يكون هنالك تكتل عربي فاعل يمكنه اتخاذ مواقف واضحة إزاء الملفات الأساسية المتعلقة باستمرار جرائم النظام وانتهاكاته، ومواجهة مخاطر تعزيز الوجود الإيراني على المنطقة برمتها.

وقد ينتهي مشهد ما بعد إدلب، بسوريا مقسمة إلى عدة قطاعات، وبقاء النظام كمشجب تعلق عليه طموحات الهيمنة الخارجية، حيث تتشكل في سوريا خارطة "تفاهمات هشة"، يهيمن في الجنوب الغربي منها "تفاهم" روسي-إسرائيلي يتوقع أن يسفر عن إعلان تل أبيب ضم الجولان المحتل نهائياً، وتظهر شرقي الفرات ملامح "تفاهمات" يبرمها الانفصاليون الأكراد مع نظام دمشق برعاية أمريكية لإنشاء إدارة محلية





هل تنجح دبلوماسية الوقت الضائع؟

في جهد حثيث لتدارك الكارثة الإنسانية المرتقبة؛ أعلنت وزارة الدفاع التركية (6 سبتمبر) عن توصل مسؤولين أتراك وروس إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف من أجل حل عقدة إدلب، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق يضمن إخلاء إدلب من التنظيمات المصنّفة إرهابية، على أن تتولى تركيا العملية، ومنحها الوقت الكافي لذلك، وانتشار مجموعات من الشرطة العسكرية الروسية في جسر الشغور ومناطق في حماة وسهل الغاب، على ألا تدخل قوات النظام السوري هذه المناطق، وتبقى خاضعة للفصائل الموالية لأنقرة، كما وافق الروس تولى تركيا سحب سلاح الفصائل الثقيل، وأن تُعهد إليها مسؤولية الأمن داخل تلك المناطق، نظير تعهداتها بمنع أي هجوم على قاعدة حميميم وقوات النظام.

وتؤكد المصادر أن أنقرة قد وافقت على دخول مؤسسات النظام مدنية إدلب بإشراف روسي، وعلى إشراف روسيا وإيران على فتح المعابر من جهة مناطق النظام، في مقابل إشرافها على المعابر الخاضعة لسلطة المعارضة، وأن تتعاون مع روسيا على فتح الطريق الدولي من مورك شمال حماة، وفتح معبر باب السلامة وحمايتهما.

وفي مقابل رغبة موسكو وقف الهجمات على مناطق النظام وقاعدة حميميم، وتجنب وقوع معارك تسفر عن خسائر بشرية وموجات من اللاجئين؛ يبدو أن تركيا بدأت تنصاع للضغوط الروسية لإنهاء الظاهرة الفصائلية وتفكيك "هيئة تحرير الشام"، مع وجود خلافات بين الجانبين حول الآلية التي يتوجب اتباعها لتحقيق ذلك الهدف، إذ ترغب تركيا في التوصل إلى حل دبلوماسي مع "هيئة تحرير الشام"

يقضي بحل نفسها لتجنّب إدلب هجوماً عسكرياً كبيراً من روسيا والنظام، بينما ترغب موسكو بالتنسيق مع الاستخبارات والجيش التركي لشن معركة مشتركة ضد "هيئة تحرير الشام" لإجبارها على تسليم أسلحتها الثقيلة وحل نفسها، أو توسيع المواجهة حتى إنهاؤها عسكرياً.

وتضغط الولايات المتحدة وأوروبا على تركيا لشن حملة "عنف محدود" ضد الهيئة لإجبارها على حل نفسها أو إنهاؤها عسكرياً، وذلك من خلال الاعتماد على الفصائل المعتدلة، والكشف عن مواقع التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة مثل "جبهة أنصار الدين"، و"الحزب الإسلامي التركستاني"، ويتوقع أن تسفر قمة طهران عن توافق ثلاثي لتفادي معركة شاملة وشن معارك محدودة ضد الهيئة وحلفائها.

وتفيد مصادر مقربة من البنتاغون أن الولايات المتحدة لا تعارض حملة عسكرية محدودة ضد فصائل تنظيم القاعدة وفصائل المعارضة التي ترفض مشروع المصالحة التركي-الروسي، شريطة الحد من نفوذ إيران وعدم السماح لها بالاستفادة من المعركة لتحقيق موطئ قدم شمال غربي سوريا، مؤكدة أن المسؤولين الأمريكيين يرغبون بشن هجوم محدود ودون استخدام السلاح الكيميائي. وجاء تصريح مندوبة الولايات المتحدة للأمم المتحدة نيكي هيلي مؤكدة تلك المعلومات، حيث قالت في مؤتمر صحفي (4 سبتمبر): "إذا أرادوا (النظام وروسيا وإيران) مواصلة الطريق للسيطرة على سوريا فبإمكانهم ذلك دون استخدام أسلحة كيميائية".

وتأتي التلميحات الأمريكية بإمكانية شن هجوم يشارك فيه الجيش التركي والقوات الإيرانية وفرق النظام، بالتزامن مع الكشف عن عدة اتصالات جرت في الأسابيع الماضية بين الاستخبارات الأمريكية وقياديين من أجهزة الأمن السوري لجس نبض دمشق بشأن استعدادها لتلبية الشروط الأميركية فيما يتعلق بتحجيم النفوذ الإيراني.

وعلى الرغم من نفي المسؤولين الأمريكيين وقوع حادثة بعينها، إلا أن واشنطن لا تستطيع أن تنفي إقامة اتصالات استخباراتية مكثفة مع دمشق منذ شهر يونيو الماضي، حيث عرضت على نظام الأسد سحب الجزء الأكبر من القوات الأمريكية بقاعدة التنف ومنطقة شرق الفرات، نظير منح "قوات سوريا الديمقراطية" استقلالاً سياسياً، ومطالبة إيران بحسب قواتها بشكل كامل من منطقة الجنوب السوري، وتزويد الاستخبارات الأمريكية بقاعدة بيانات كاملة عن المجموعات الجهادية وأعضائها تتضمن أعداد القتلى الأجانب من أفراد هذه المجموعات ومن بقي منهم على قيد الحياة، ومن تتوافر لديه من هؤلاء إمكانية العودة إلى الدول الغربية.

وسرعان ما أثمرت هذه الاتصالات بدفع واشنطن "مجلس سوريا الديمقراطية" لإقامة حوار مع دمشق يهدف إلى: "رسم خارطة طريق تقود إلى سورية ديمقراطية لامركزية"، وإقامة نموذج شبيه بإقليم "كردستان العراق" في الشمال السوري، ومنح الأكراد إدارة ذاتية ضمن الدولة السورية، وضمان بقاء النظام مقابل تعهده بتقليص نفوذ إيران في الجنوب السوري.

متراً، بالإضافة إلى تعهد روسيا بحماية حدودها، والحصول على ضمانات أمريكية تشمل الاعتراف بسيطرتها على الجولان المحتل، في حين يحظى النظام بوجود رمزي ويرفع علمه على المعابر الحدودية تحت الوصاية الروسية وإشراف الأمم المتحدة.

وهذه الصورة التي تعمل أنقرة على تحقيقها في الشمال الغربي، حيث ترغب بالحصول على اعتراف دولي بحقها في حماية حدودها، وبسيطرتها على المنطقة الممتدة ما بين "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، وتحجيم القوى الانفصالية الكردية، وذلك مقابل تعاونها في القضاء على التنظيمات الإرهابية، وسحب السلاح الثقيل من الفصائل، وإلزامها بإبرام اتفاق مصالحة تسفر عن عودة مؤسسات الدولة إلى المعابر الحدودية وتولي الإدارة فيها.

وقد أكد بوتين هذه الحقيقة عندما اعتبر (في اجتماع القمة الثلاثية بطهران، 7 سبتمبر) أن معالجة الأزمة في إدلب يجب أن تجري باستخدام الآليات التي أتاحت "حل مثل هذه المشاكل في الماضي القريب"، وأردف قائلاً: "يجب الاستفادة من هذه الآليات من أجل تنسيق أعمالنا في جميع هذه الاتجاهات والتقدم عبر سبيل تنظيم عمل اللجنة الدستورية".

وترغب موسكو في توظيف أزمته القنطرية وإدلب للقيام بدور الشرطي المعترف به دولياً في سوريا، وحماية قواعدها في اللاذقية وحميميم، والاستحواذ على مشاريع إعادة الإعمار بعد عودة اللاجئين، كما ترغب في إعادة هيكلة القوات المسلحة للنظام من خلال التعاون مع تركيا لضم فصائل المعارضة الشمالية تحت قيادة روسية وفقاً لخطة روسية تم إقرارها من قبل بوتين، وتتضمن تقسيم إدلب إلى قطاعات إدارية ومناطق عسكرية، تنخرط فيها فصائل المصالحة الشمالية تمهيداً لتشكيل قوة أمنية من أبناء المنطقة.

عقب قمة طهران؛ إلى أين تتجه الأوضاع في إدلب؟

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين (7 سبتمبر) أن القمة الثلاثية حول سوريا التي جمعته في طهران مع الرئيسين الإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان، بحثت في إرساء الاستقرار في إدلب على مراحل، بحيث يتم الاتفاق مع الجهات المستعدة لذلك، مؤملاً: "أن يتحلى الإرهابيون بما يكفي من المنطق لتسليم سلاحهم"، في حين حذر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، من أن: "هجوماً على إدلب سيؤدي إلى كارثة، إلى مجزرة ومأساة إنسانية"، وداعياً إلى: "حل عقلائي في إدلب يعالج مخاوف الجميع".

لكن حديث الرئيس الإيراني حسن روحاني كان يتجه في منحى آخر، حيث أكد أن: "محاربة الإرهاب في إدلب أمر لا بد منه"، و"متهجماً على الولايات المتحدة بالقول: "إن الوجود غير القانوني لأميركا وتدخلها في سوريا، الذي أدى لاستمرار انعدام الأمن في هذا البلد، يجب أن ينتهي بسرعة"، بينما تحدث البيان الختامي عن: "مواصلة التنسيق الثلاثي" حول إدلب، مما يؤكد التسريبات حول عدم توصل الفرقاء على صيغة مشتركة للتعامل مع الأزمة على خلفية مناقشة حادة وقعت حول صياغة البند المتعلق بإدلب السورية في البيان الختامي. وفي ظل استمرار الخلاف؛ تتجه إدلب نحو أحد سيناريوهين؛

أما السيناريو الأول فيتمثل في تمكّن موسكو في الأيام القليلة المقبلة من التوفيق بين الأطراف الفاعلة شمال غربي سوريا كما فعلت في الجنوب الغربي، حيث أفضت دبلوماسية روسيا في درعا والقنيطرة إلى إقناع إيران بسحب القوات التابعة لها مسافة مائة كيلومتراً عن الحدود الجنوبية الغربية لسوريا، مقابل موافقة تل أبيب على عودة النظام إلى مواقعه قبل عام 2011، والتزامها بمعاهدة عام 1974، والحصول مقابل ذلك على نفوذ في الأراضي السورية بعمق 15 كيلو

ويبقى التحدي في قدرة أنقرة وموسكو على إقناع طهران بتلك الصفقة، ومنع وقوع معارك شاملة يمكن أن تفسد جميع تلك الترتيبات.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في رفض إيران محاولات إقصائها عن المشهد العسكري شمال غربي سوريا، وسعيها لخلط الأوراق عبر شن حرب شاملة تتفادى من خلالها الوقوع ضحية التفاهات الدولية، مما يهدد بانهيار التفاهات الهشة التي ترعاها واشنطن وموسكو منذ قمة هلسنكي في منتصف يوليو الماضي.

وفي ظل تدهور العملة الإيرانية وتنامي موجة الاحتجاجات الشعبية، يثور الخلاف داخل مؤسسات الحكم الإيرانية حول التعامل مع الملفات الساخنة، حيث يرغب فريق باللجوء إلى الدبلوماسية لمعالجة الوضع المتأزم، بينما يمعن الحرس الثوري الإيراني والمتشددون في إطلاق التهديدات بتصعيد المواقف الإقليمية وإغلاق الملاحة في مضيق هرمز.

وفيما يعزز مخاوف هيمنة الجناح المتشدد؛ جاء الرد الإيراني على التصعيد العسكري الأمريكي من خلال إرسال وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي إلى دمشق (26 آب) وتوقيع اتفاقية تعاون عسكري مع نظيره السوري عبدالله أيوب تسمح لإيران باستمرار التواجد والمشاركة في العمليات العسكرية بسوريا، تبعه وزير الخارجية جواد ظريف الذي أطلق جملة تهديدات نارية لا تتناسب مع ضحكاته الساخرة التي كان يستعرض بها في المحافل الدولية، بإضافة إلى التصريحات النارية التي أطلقها روحاني في القمة الثلاثية بطهران (7 سبتمبر) والتي هاجم فيها دور الولايات المتحدة في سوريا واليمن، واتهامها بالخروج عن الأعراف الدولية.

وكانت مصادر أمنية مطلعة قد أكدت أن الاتفاق الروسي-الإسرائيلي (الذي أبرم في شهر يوليو الماضي) تضمن في أحد بنوده: "دفع تركيا فصائل المعارضة الشمالية لإبرام اتفاقيات مصالحة مع الروس". وأكدت المصادر نفسها نجاح موسكو في تحقيق تقارب بين دمشق وأنقرة، بحيث تم إبرام اتفاق بين الطرفين على صيانة وحدة الأراضي السورية تحت سيطرة النظام، وتمكينه من بسط السيطرة على إدلب على شاكلة ما وقع من اتفاقيات مصالحة في درعا، وتتضمن:

- 1- نشر قوات مراقبة تركية-روسية في المحافظة.
- 2- طرد جميع العناصر التي لا تقبل بترتيبات الاتفاق المزمع.
- 3- عودة مؤسسات الدولة للعمل في الشمال السوري.
- 4- وضع معبر باب الهوى تحت سيطرة الشرطة العسكرية الروسية وإنشاء إدارة مدنية متصالحة مع النظام.
- 5- إنشاء نقاط مراقبة تركية-روسية مشتركة، تضم الفصائل المهادنة التي سيتم دفعها للعمل مع القيادة الروسية، وفق صيغة الاتفاق الذي أبرمته بعض فصائل الجنوب.

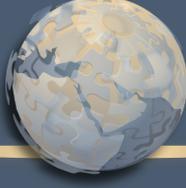
وتبدو الولايات المتحدة راضية عن هذه الصفقة شريطة إلزام إيران بالانسحاب من المناطق الإستراتيجية شمال غربي البلاد، وضمان عدم حصولها على ممر بري يصلها بالبحر المتوسط.

ويبدو أن الحشود العسكرية الضخمة في مياه البحر المتوسط والخليج العربي تتأهب لهذا السيناريو القاتم، ولرسم خطوط التماس بين القوى الفاعلة في مرحلة ما بعد إدلب، حيث تلقى رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال آيزنكوت رسالة من نظيره في واشنطن الجنرال جوزيف دنفورد يؤكد فيها دعم الولايات المتحدة لعمل عسكري ضد القوات الإيرانية بسوريا في حال لم تلتزم موسكو بتعهداتها، كما بادرت القوات الأمريكية إلى تشكيل فريق مشترك مع تل أبيب كجزء من وثيقة تفاهم غير معلنة تهدف إلى إضعاف النفوذ الإيراني في سوريا.

وفي حال فشل بوتين في كبح جماح الإيرانيين عقب القمة الثلاثية المرتقبة؛ فإن ذلك سيفتح الباب واسعاً أمام مواجهات عسكرية شاملة تبدو نذرها في عمليات القصف المتكرر للمواقع الإيرانية في سوريا، وفي عمليات التصفية النوعية التي شهدتها سوريا في الأسابيع الماضية.



Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

السبت 8 سبتمبر 2018

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com